الخيمة ٢٠١٧/٤/١٣

ترحيب بالحضور والاعلام.
النشيد الوطني
دقيقة صمت وتحية لأرواح اللي راحوا... تغييب الديمقراطية...
هنا، جنباً إلى جنب، كنا أنا وغازي نجلس أمامكم على هذه الطاولة ، لتلاوة فعل المطالبة بحق معرفة مصائر أحبة سيقوا إلى المجهول عن غير وجه حق.
تحية شوق ومحبة إليك صديقي ورفيقي غازي . التقينا في مسار درب الجلجلة حاملين صليب المفقودين والمخفيين قسرياً .. أنت رحلت، نحن مستمرون لأن أسبوع آلامنا ما زال مستمراً، يسجله عدّاد السنين:
-٤٢ سنة عمر الحرب
- ٢٧ عمر السلم
- ٣٥ سنة عمر لجنة الأهالي
- ٢٧ سنة عمر سوليد
- ١٧ سنة عمر حقنا نعرف
-١٢ سنة عمر الخيمة
- ٥ سنوات عمر مشروع اتفاق جمع وحفظ العينات البيولوجية لأهالي
المفقودين والمخفيين قسرياً ، المقدّم من بعثة الصليب الأحمر الدولي إلى
رئاسة مجلس الوزراء.
- ٣ سنوات عمر دخول اقتراح قانون تأسيس هيئة وطنية للكشف عن
مصائر الأشخاص المفقودين والمخفيين قسرياً إلى مجلس النواب.
وماذا بعد ..؟ سؤال ولاّد أسئلة تحتاج إلى أجوبة.
هو سؤالنا نحن أصحاب الحق. هي أجوبة أصحاب قرار إعادة هذا الحق.

فخامة رئيس الجمهورية

متى سيخرج حبر خطاب قسمكم من حيز الورقة ويخز أولي الأمر لترجمته عملياً؟ متى يسمع هؤلاء الأولي أنكم بالمطلق مع أحقية مطلبنا ومع الحل المقترح بشقّيه؟ (اقتراح قانون تأسيس هيئة وطنية مستقلة وجمع وحفظ عيناتنا البيولوجية).

رئيس مجلس النواب والمجلس

- لم يُدرج اقتراح قانون تأسيس هيئة وطنية مستقلة للمفقودين والمخفيين قسريا على جدول أعمال الهيئة العامة للمجلس، لماذا ؟
- لماذا، وبعد انقضاء سنوات على تسجيل اقتراح القانون في قلم المجلس، يتكرر طلب إبداء الرأي والتلطي وراء الإصبع ؟
- لماذا أرسلت إلى رئاسة مجلس الوزراء الصيغة الأولى للمشروع، أي مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسرياً الذي كنا قد تقدمنا به (بواسطة النائبين زياد القادري وغسان مخيبر)، بدلاً من الصيغة المعدّلة، أي اقتراح القانون الدامج للمشروع الآنف ذكره ومشروع القانون المقدّم من النائب حكمت ديب للغاية ذاتها؟ مع الإشارة إلى أن هذا التصرف الرسمي اللامسؤول أسقط ، ربما ألغى ما تمّ إقراره في لجنة حقوق الإنسان النيابية خلال عدة اجتماعات خُصّصت لدراسته، كنا قد شاركنا فيها أنا وغازي، كممثلين عن الأهالي، إلى جانب ممثلين عن الوزارات المعنية (الداخلية والعدل ...) وممثلين عن هيئات اخرى محلية ودولية معنية بحقوق الانسان!!
- تُرى، هل تمّ ذلك عن طريق الخطأ أم أن الأمر مقصود، وحصل عن سابق تصوّر وتصميم؟

في كلتا الحالتين الأمر خطير. إنه يضع على المحك انتظام عمل المجلس وفقدان التواصل بين مكوّنات بنيته من قبل المؤتمنين على التشريع لصالح البلاد والعباد. !! إضافة إلى أن هذا التصرف، كائناً ما كانت دوافعه، هو بمثابة تشاركٍ في الجرم، وإسهامٍ في إطالة عذابات المفقودين وأهاليهم..!

*وزير الدولة لحقوق الإنسان أبدى استغرابه. هو لم يكن على علم بعملية استبدال مشروع بآخر. هو الجديد في التوزير وفي تولي حقيبة (وزير دولة) مستحدثة .
*رئيس اللجنة النيابية النيابية لحقوق الإنسان استغرب بدوره (حتى لا أقول استنكر) معلناً أنه سيتابع الموضوع للتحقق عن سبب هذا الخطأ والعمل على تصحيحه... لم نُعلم بالنتيجة بعد، عسى أن لا يندرج الأمر أيضاً في خانة التلطي...

<u>رئيس مجلس الوزراء والمجلس</u>

- لم يُدرج مشروع الاتفاق لجمع وحفظ عيناتنا البيولوجية على جدول أعمال المجلس، لماذا ؟
- ما تفسير رئيس الحكومة والحكومة مجتمعة تخليهم عن مسؤوليتهم بقضية في غاية الأهمية والدقة (هويا ت المواطنين الجينية)؟
- سبق أن قبلت هبة من بعثة الصليب الأحمر الدولي، عبارة عن تجهيز غرفة لدى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي تخصص لحفظ هذه العينات، لماذا يتردد وزير الداخلية في إعطاء الضوء الأخضر إلى هذه المديرية لتتولى حفظ العيّنات التي باشرت بجمعها البعثة المذكورة؟

عسى أن لا يأتي الجواب تحت عنوان الحرص على"السلم الأهلي" الذي قد تقوّضه "بزقاتنا" !! نعم سلم يهدده لعاب أهالي المفقودين!!

.

" تيتي تيتي متل ما رحتي متل ما جيتي". هذا خير مثل ينطبق بحرفيته على سياسة الحكّام إزاء ملف المفقودين. من وجوه هذه السياسة : التخطيط لإعادتنا إلى نقطة الصفر (مشروع القانون). فضيحة صندوق التحقيقات عندما امتنعوا عن تسليمنا نسخة عنه بحجة الحفاظ على السلم الأهلي والذي انتزعناه بقرار قضائي (٢٠١٤) جاء خالياً من أي تحقيق...

اليوم، وكل يوم، نحن نفتقد مفقودينا وليس فقط في ذكرى الحرب. ١٣نيسان، محطة مفصلية في تاريخ بلدنا. قضية المفقودين قضية مفصلية من ضلع هذه المحطة وفي صلبها.

١٣ نيسان "تنذكر تما تنعاد"، لم نعد نراه اليوم ينطبق على أرض الواقع. فسياسة المسؤولين وأصحاب القرار تمارس عكس هذا الشعار "ما تنذكر بس تنعاد". فـ١٣ نيسان صار مارق ٤٢ مرة وما زال، للأسف، يشهد على استمرار نهج الحرب وبشاعتها في مواقف وممارسات الحكام والحكومات المتعاقبة .

اليوم، نحن نناشد "الدولة" المفترضة، أن تتمعّن مرة واحدة بما قلناه وما نردده على مدار سنوات محنتنا. لو تفعل، فإنها ستكتشف أن تحمّل مسؤوليتها بحل هذا الملف، سيشكل لها خشبة الخلاص لتنهض من جديد وتقف على رجليها.. عندها ستثبت لأول مرة منذ نهاية الحرب أنها فعلاً لجميع أولادها دون أي تمييز. عندها ستسترجع هيبتها وكرامتها، عندها الوطن "بيرجّع كرامتو" كما كان يقول صديقنا غازي.

نحن المعاندات/ين مستمرون، ليس فقط لأننا نريد معرفة مصير أحبتنا (مع أهمية ذلك)، لا بل لأننا لا نريد تمديد الحرب ولا تمديد الخطف ولا اي ممارسة حربية. نحن نريد دولة قوية، نريد وطناً.. وأنتم، شباب لبنان وشيبه، أنتم، يا شعب لبنان، أقول لكم: كلنا معنيون. كلنا مسؤولون تجاه قضية المفقودين والمخفيين قسرياً. هم إخوة لنا في المواطنة وفي الإنسانية.
أيتها الصديقات، أيها الأصدقاء
سعياً لإحقاق الحق ولقيامة الدولة، يهمنا أن نطلق معاً العريضة الوطنية كخارطة الطريق. هي تحمل حل الحد الأدنى المقبول لمأساة المفقودين والمخفيين قسرياً وعائلاتهم. وتتلاقى مع إرادة التحرك الشعبي ضد التمديد للمرة الثالثة للمجلس النيابي.

(أولا: جمعُ وحفظُ العيناتِ البيولوجية من أهالي المفقودين، تمهيداً لإجراء الفحص الجيني ( ) كمدخل أساس للتعرف على الضحايا أحياء كانوا أم أمواتا.
ثانيا: إقرارُ اقتراحُ قانون موجود في مجلس النواب يؤسس هيئة وطنية مستقلة، مطلقة الصلاحيات، نهنتها فقط البحث عن المفقودين والمخفيين قسرياً، أحياء كانوا أم أمواتا).

خطوتها الأولى تبدأ بتبني هذه العريضة ثم التوقيع عليها، فالمساهمة بتعميمها على الأصدقاء والمعارف، وتشاركها على الصفحات الالكترونية وكافة وسائل التواصل الاجتماعي.

الهدف هو جمع أكبر عدد من التواقيع عليها خلال مدة شهر ونصف. ونركز على أهمية التوقيع الالكتروني لأنه سيتيح المشاركة للبنانيين المتواجدين في الخارج.
الرهان على دعمكم عظيم..حتى "الصوت يودّي هالمرة".. ويتعاظم أمل العبور إلى الدولة.
في الختام، وعشية الجمعة العظيمة، نحن نتطلّع ايضاً إلى قيامة الحق لنقول: أن الوطن حقاً قام مثل دول عديدة باتت جمعتها عظيمة وقيامتها حقيقية لاعتمادها المسار الجدي والسليم في معالجة ملف مفقوديها..والأبعد ما يكون عن تعاقب حكوماتها وانتفاء أصابع التلطي..
أخيراً، نحن لا نفخر أننا أصبحنا مرجعية للعديد من الناشطات السوريات اللواتي يردن الاسترشاد بكيفية التعامل مع ملف مفقوديهم. نحن لم ولن نبخل. نحن لا نشك في تبنّيهن عريضتنا الوطنية والتوقيع عليها..عسى أن لا يحتجن إلى عريضة مماثلة.
دعوة الحضور الى معرض الصور الفوتوغرافية بعنوان "الأعمار المسلوبة" لوسام خوري الذي يقيمه دعماً لقضية المفقودين stolen lives

موقع العريضة : secure.avaaz.org

الرابط للتوقيع على العريضة:www.goo.gl/mrWnmy

فايسبوك: حقنا نعرف right to know